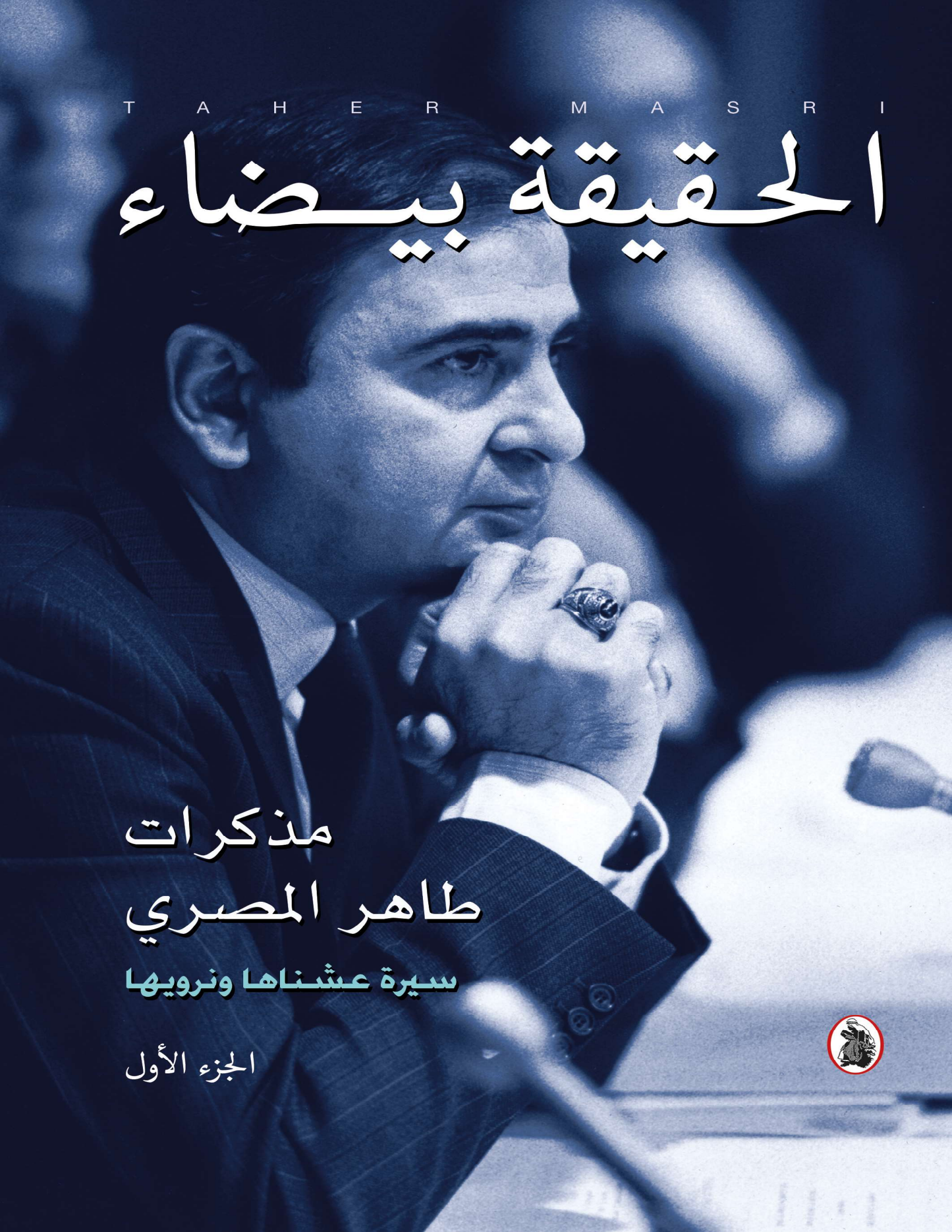

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ الحاديَ عشرَ

طوقُ الشّرعيّةِ الشّعبيّةِ

ساندَ الجميعُ توجّهاتِ الملكِ في اتّخاذِ الإجراءاتِ كافّةً الّتي تضمنُ إجراءَ انتخاباتٍ نيابيّةٍ نزيهةٍ، وقرّرتُ ترشيحَ نفسي لدخولِ المجلسِ النّيابيِّ، فأنا لم أخُضْ هذه التّجربةَ بامتدادِها الشّعبيِّ، لأنَّ دخولي نائبًا في البرلمانِ عامَ ١٩٧٣ كان أشبهَ بالتّعيينِ وذلك من خلالِ انتخاباتٍ داخليّةٍ أجراها مجلسُ النّوّابِ نفسهُ لاستكمالِ عددِ أعضائهِ وفقًا لتعديلاتِ الدّستورِ في حينهِ.

لذا، أردتُ الحصولَ على شرعيّةٍ شعبيّةٍ لن تعطيَني إيّاها سوى الانتخاباتِ النّيابيّةِ المباشرةِ؛ فأضيفُها إلى مسيرتي الإداريّةِ والحكوميّةِ، فقد كنتُ مُقتنعًا بأنّي إذا اكتفيتُ بما أنا فيه فلن أتجاوزَ مستوًى إداري أو وظيفي عادي، وربّما لفترةٍ طويلةٍ ولكنْ لن أتقدّمَ أكثرَ.

وكنتُ أشعرُ أنّ مجلسَ النّوابِ القادمِ سيكونُ مركزَ الثّقلِ الحقيقيِّ في الدّولةِ الأردنيّةِ، لذا، عرضتُ رغبتي مباشرةً على الشّريفِ زيد بخوضِ الانتخاباتِ فشجّعني، وأكدَّ لي بأنّي إذا نجحتُ فسوفَ أكونُ إضافةً نوعيّةً للمجلسِ النّيابيِّ الّذي يريدهُ الملكُ قويًّا وممثّلًا حقيقيًّا للشّعبِ الأردنيِّ، بخاصّةٍ في مواجهةِ قائمةِ الحركةِ الإسلاميّةِ الّتي بدأتْ تظهرُ بزخمٍ وتنظيمٍ كبيرَين.

كما شجّعَ ابنُ شاكر أيضًا وزيرَ التّربيةِ د. عبد الله النسور الّذي كان هو الآخرُ يطمحُ إلى خوضِ الانتخاباتِ، فاستقلْنا من الحكومةِ واستقالَ معنا شفيق زوايدة الّذي كان وزيرًا للأشغالِ.

أجّلَ الشّريفُ زيد بن شاكر استقالَتَنا من الحكومةِ حتّى اليومِ الأخيرِ من المهلةِ الّتي يبيحُها القانونُ ليتسنّى لنا التّرشّحَ، وكانت حمّى الانتخاباتِ قد بدأتْ تتبلورُ بشكلٍ قويٍّ من خلالِ التّشكيلاتِ السّياسيّةِ المتنوّعةِ الّتي بقيَتْ

عمليًّا تحتَ الأرضِ خلالَ فترةِ الأحكامِ العرفيّةِ الّتي تسيطرُ على القوانينِ وتُخضِعُها لاعتباراتِها، إذ كانتِ الأحزابُ السّياسيّةُ ممنوعةً، كما إنّ القانونَ كان يحرِّمُ الترشّحَ على المُنتسبين إلى هذه الأحزابِ.

رحتُ أقيسُ الأمورِ في ذهني، هل من مكانٍ لي في وسط معطياتِ هذا الاستحقاقِ؟ وما مدى إمكانيّةِ حظوظي بالنّجاحِ؟

كنتُ قدِ اَخترتُ الدّائرةَ الثّالثةَ في عمّان وهي دائرتي الطّبيعيّةُ الّتي أسكنُ فيها، ويشاركُني سكّانُها اَتّجاهاتي السّياسيّةَ والاجتماعيّةَ، وأذكرُ جيّدًا أنّني أعلمتُ جاري مضر بدران برغبتي في التّرشّحِ، ووقفتُ على رأيهِ في توجّهاتي وإمكانيّةِ قدرتي على النّجاحِ، وشرحتُ له دوافعي، فطلبَ إمهالَهُ يومين لإعطائي الجوابَ بعدَ الاستفسارِ والاستقصاءِ.

كذلك قصدتُ المهندس فؤاد فرّاج، وهو مسيحيٌّ مقدسيٌّ، وكان والدهُ من الزّعماءِ الأرثوذكس المسيحيّين في الأردنّ وكنت أثق برأيه، وسألتهُ السّؤالَ عينَه وطلبتُ منه أن لا يعطيَني رأيَهُ وجوابَهُ قبلَ أن يستفسرَ عن هذا الأمرِ.

وبعد يومين، أجابني بدران وفرّاج بأنّ إمكانيّاتِ نجاحي لا بأسَ بها.

أجريتُ اتّصالاتي مع بعضِ الأصدقاءِ للهدفِ نفسهِ، وحرصتُ على أن تشملَ الاستشاراتُ مروحةً واسعةً لشخصيّاتٍ متنوّعةٍ من توجّهاتٍ مختلفةٍ وتجاربَ مختلفةٍ في المواقعِ وبين النّاخبين.

كنتُ أتهيَّبُ خوضَ تلك الانتخاباتِ، فسعيتُ إلى التّأكّدِ من إمكانيّةِ نجاحي بنسبةٍ مضمونةٍ، لأنّ فشلي سيؤدّي إلى القضاءِ على مستقبلي السّياسيِّ، فأخسر بالتّالي ما وصلتُ إليه من مراكزَ حكوميّةٍ وسياسيّةٍ متقدّمةٍ، وأفقدُ حيثيّتي المحلّيّةَ والإقليميّةَ والدّوليّةَ الّتي بنيتُها من خلالِ عملي وزيرًا للخارجيّةِ لأكثرِ من خمسِ سنواتٍ.

كنتُ أعلمُ أنّني أدخلُ في مجازفةٍ حقيقيّةٍ قد لا تكونُ نتائجُها محسوبةً، لكنَّ رغبتي بمواصلةِ مشواري السّياسيِّ والحصولِ على الشّرعيّةِ الشّعبيّةِ كانت أقوى من أيِّ شيءٍ آخر، ومن دونِ أن أخدعَ نفسي بوضعٍ غير موجودٍ أو غيرِ محتملٍ، حرصتُ على تقييمِ الأمورِ بشكلٍ موضوعيٍّ بعيدًا عن العاطفةِ وعن التّخيّلاتِ والإغراءاتِ. وكما واجهتُ التّحدّي عندما أصبحتُ وزيرًا لأوّلِ مرّةٍ عام ١٩٧٣ في حكومةِ زيد الرّفاعي الأولى، حتّى لا أسقطَ في الامتحانِ، كانت هذه الانتخاباتُ تحدّيًا ثانيًا بالنّسبةِ إليَّ.

فقد كنتُ قلقًا من مشاركتي لفترةٍ طويلةٍ في حكومةٍ زيد الرّفاعي الّتي أُقيلتْ بعدَ أحداثِ الجنوبِ، وحُمِّلَتِ المسؤوليّةَ عن تلك الأحداثِ وعن أوضاعِ الاقتصادِ الأردنيِّ، وكانتْ قصصُ الفسادِ والإهمالِ الّتي طالتْ بعضَ كبارِ رجالِ الدّولةِ تملأُ الأجواءَ والمجالسَ، فكان عليَّ أوّلًا أن أرى إلى أيِّ مدى ربطَ المواطنون بيني وبين هذه الأوضاعِ وتلك القصصِ.

من جهةٍ ثانيةٍ.... كانتْ مواقِفي المُعلَنةُ وغيرُ المُعلَنةِ ضدَّ الإجراءاتِ الّتي تضرُّ بالأردنيّين معروفةً للجميعِ، ومتداوَلةً بين قطاعاتٍ واسعةٍ من النّاسِ.

وكنتُ أقلّبُ في كلِّ هذه الجوانبِ السّلبيّةِ والإيجابيّةِ قبيلَ اَستقالتي من الحكومةِ، ودرستُ بعنايةٍ ودقّةٍ تكوينَ دائرتي الانتخابيّةِ الثّالثةِ، وأذكرُ أنّي سألتُ عبدَ الرّؤوفِ الرّوابدة وكان حينَها أمينًا للعاصمةِ، حولَ تكوينِ هذه الدّائرةِ، فكانت إجابتهُ هو الآخرُ تتوافقُ مع قناعاتي وتقديراتي بإمكانيّةِ نجاحي.

ما كان يُقلقني هو أنّ المواطنين الأردنيّين كانوا خارجين لتوِّهِم من أجواءٍ أمنيّةٍ قاسيةٍ، اَمتدّتْ لسنواتٍ طويلةٍ فرضَتْها الأحكامُ العرفيّةُ، وكانوا خارجين أيضًا من أزمةٍ اَقتصاديّةٍ خانقةٍ، أدّتْ إلى اَنخفاضِ الدّينارِ الأردنيِّ بمقدارِ ٥٠٪، وتأثّروا بقرارِ فكِّ الارتباطِ الّذي أضرّ بمئاتِ آلافِ المواطنين

من أصلٍ فلسطينيٍّ، وكثيرُ منهم كانوا يسكنونُ الدّائرةَ الثّالثةَ وكانوا من ناخبيها المُسجَّلين.

وكنتُ أعتقدُ أنّ الأردنيّين، وناخبي الدّائرةِ الثّالثةِ من ضمنِهم، سيدلون بصوتٍ غاضبٍ واَحتجاجيٍّ على كلِّ هذه الأوضاعِ.

وكان رصيدي يستندُ إلى خطّي التّقدّميِّ، ومواقفي العروبيّةِ، ودفاعي عن العلاقةِ مع الضّفّةِ الغربيّةِ، ومساندتي داخلَ مجلسِ الوزراءِ لمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، ولضرورةِ تقويتِها، كان هذا معروفًا لدى الجمهورِ، كما إنّ سُمعتي الماليّةَ ونظافةَ كفّي لم تكونا موضعَ جدلٍ أو نقاشٍ، ولم أكن متورّطًا في أيٍّ من ملفّات الفسادِ، وكان خروجي من المنصبِ قبلَ «هبّة نيسان»، عاملًا مهمًّا في دعمي.

لذا كان الجوُّ الانتخابيُّ والسّياسيُّ يعملُ لصالحي، بالرّغمِ من وجودِ مرشّحين عملوا في المجالِ الشّعبيِّ قبلي وبنشاطٍ أكثرَ منّي.

وكان عددُ مقاعدِ الدّائرةِ الثّالثةِ في العاصمةِ عمّان خمسةً: ثلاثةٌ منها للمسلمين، ومقعدٌ للمسيحيّين وآخر للشّركسِ، كما كانتِ المنافسةُ قويّةً بيني وبين شخصيّاتٍ عَمّانيّةٍ سياسيّةٍ قويّةٍ وذاتِ حضورٍ، وعلى رأسِهم ليث شبيلات، وفارس النّابلسي، وعلي أبو الرّاغب، ومرشح الإخوان المسلمين غالب أبو عبود، وممدوح أبو حسّان، وفخري البلبيسي ومحمود الكايد الحياصات، وغيرهم كثر، وكُلّهم وُلدوا في عمّان وعاشوا فيها، ولهم قدراتُهم التّنظيميُّة والماليّةُ أكثر منّي بكثيرٍ، ويشكّلون خطرًا حقيقيًّا على فرصِ نجاحي.

ولكن كما ذكرتُ فقد قبلتُ التّحدّي، وكان يجبُ عليَّ مواصلةُ المشوارِ حتّى أحقِّقَ النّجاحَ الّذي أطمحُ إليه.

كان زيد بن شاكر ووزيرُ الدّاخليّةِ في ذلك الوقتِ سالم مساعدة، وأمينُ عامِّ وزارةِ الدّاخليّةِ سلامة حماد، متعاطفين معي، ولكنْ لم يكن أيٌّ منهم يملكُ

شيئًا يمكنُه تقديمُهُ لي سوى العواطفِ فقط، وهذا أفضلُ ما كنتُ أنتظرهُ منهم، فقد كانتْ تلك الانتخاباتُ نزيهةً إلى أبعدِ حدودِ النّزاهةِ، وكانتْ نظيفةً إلى أبعدِ حدودِ النّظافةِ.

كان لا بدَّ لي من توفيرِ التّمويلِ الماليِّ لحملتي الانتخابيّةِ، وبالرّغمِ من الرّأي الشّائعِ بأنّني ثَرِيٌّ، فإنّ الحقائقَ غيرُ ذلك تمامًا، إذ لم أكنْ أملكُ حينَها المبلغَ اللّازمَ لتمويلِ حملتي الانتخابيّةِ، فقدّم لي عمّي صبيح المصري التّمويل الكاملَ، هو الّذي لم يكنْ يهتمُّ بالسّياسةِ إطلاقًا، بالتّالي لم يؤثّرْ تمويلهُ بتاتًا على توجّهاتي السّياسيّةِ أو الانتخابيّةِ.

ولأنّ الشّيءَ بالشّيءَ يُذكرُ، فقد كلّفَتْني حملتي الانتخابيّةُ الّتي اَستمرَتْ حوالي الشّهرَين، أربعين ألفَ دينارٍ، ذهبتْ بأكملِها لتنظيمِ الحملةِ الدّعائيّةِ والإعلاميّةِ، فضلًا عن بعضِ المكافآتِ القليلةِ الّتي دفعتُها لعددٍ من الّذين عملوا معي، مع الإشارةِ إلى أنّ غالبيّةَ فريقِ العملِ كانوا متطوّعين.

بدأتُ أتلمّسُ طريقي للوصولِ إلى أفضلِ السُّبُلِ قبلَ اَستقالتي من الحكومةِ، ووجدتُ أنّ الوسيلةَ الأفضلَ آنذاك، كانتِ الاعتمادَ على اللّقاءاتِ العائليّةِ المباشرةِ، فقد كنتُ أعرِفُ العديدَ من عائلاتِ عمّان، ولا سيّما العائلاتُ المقيمةُ في الدّائرةِ الثّالثةِ، كذلك ركّزتُ على الجمعيّاتِ الخيريّةِ والدّواوينِ العائليّةِ، مثل جمعيّة «اللّد والرّملة» وغيرها من الجمعيّاتِ الّتي كانتْ في معظمِها من أصلٍ فلسطينيٍّ، حيثُ قاعدتي الأساسيّةُ، ولكنّني لم أُهمِلْ أو أتجاهَلِ التّجمّعاتِ السّكّانيّةَ الأخرى فقمتُ بزيارتِها كافّةً. معَ الإشارةِ إلى أنّ جمعيّةَ عيبال الّتي تمثّلُ نابلس لم تكنْ قد تأسّستْ في حينهِ.

كان تعاملي الشّعبيُّ حتّى ذلك الوقتِ محدودًا، وكنتُ أعرفُ أنّي سأبدأُ من فوق الصّفرِ بقليلٍ، مُعتمدًا على معرفةِ بعضِ المفاتيحِ الانتخابيّةِ والشّعبيّةِ، ومُتّكئًا على خدمةٍ شريفةٍ في الحكومةِ يعرفُها عنّي الكثيرُ من النّاسِ.

وكنتُ قد فضَّلتُ عدمَ الاستعانةِ بعائلةِ المصري، ليس بقصدِ إهمالِهم، إنّما للتّأكيدِ على أنّني لستُ مرشّحًا لعائلتي أو مرشّحًا نابلسيًّا فقط، وخدَمَتْني عائلتي في العملِ اللّوجستيِّ خدمةً كبيرةً جدًّا.

بدأتُ التّحرّكَ ببطءٍ لزيارةِ العائلاتِ الّتي أعرفُها، والعائلاتِ الأخرى الّتي كانتْ تطلبُ لقائي. كانتِ الأجواءُ السّياسيّةُ مفعمةً بالنّشاطِ والحيويّةِ، وكان تقييمُ المرشّحين يتمُّ بالدّرجةِ الأولى بحسبِ الموقفِ السّياسيِّ، وليس بحسبِ الجانبِ العشائريِّ أو العائليِّ. واَستفدتُ من ذلك كثيرًا.

اِتّضحَ لي تعطّشُ النّاسِ إلى الحراكِ السّياسيِّ وإلى الدّعواتِ الشّعبيّةِ لاستعادةِ الحرّيّاتِ العامّةِ بعدَ اَستشراءِ الصّيغةِ الأمنيّةِ القمعيّةِ في مناحي الحياةِ كافّةً لفترةٍ طويلةٍ، وبعدَ معاناةِ كلِّ الطّبقاتِ والقوى السّياسيّةِ جرّاءَ ذلك، وقد تسبّبَ الفشلُ الّذي رافقَ الحكوماتِ السّابقةَ بتقويةِ هذا التّيّارِ الشّعبيِّ.

وتضافرتِ العواملُ لدفعِ النّاسِ إلى الحراكِ السّياسيِّ، والتّنبّهِ إلى مصالِحِهم وإلى ضرورةِ التّغييرِ، وإلى المشاركةِ في هذا النّشاطِ الّذي لم تمارسْهُ منذُ عقودٍ مضَتْ؛ وذلك للانتفاضِ على الفسادِ الماليِّ والإداريِّ وآثارِ الأحكامِ العرفيّةِ الّتي كانت تلاحقُ الجميعَ، ولا سيّما الحركةُ الإسلاميّةُ، فضلًا عن مشاكلِ الحكومةِ مع منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، ومنها إغلاقُ مكاتبِ المنظّمةِ بالطّريقةِ الّتي تمّتْ بها، وقضيّةُ عطا الله عطا الله (أبو الزّعيم)، وأجواءُ الانتفاضةِ الفلسطينيّةِ الّتي كانت تتصاعدُ آنذاك، وتأثيرُ حركةِ «حماس»، والإعجابُ الّذي نالتْهُ من الشّارعِ الأردنيِّ بكلِّ مكوّناتِه، بخاصّةٍ الفلسطينيّ منه.

لم يتضمّنْ فريقي الانتخابيُّ أيًّا من الأسماءِ السّياسيّةِ اللّامعةِ أو الثّريّةِ، بل كان يضمُّ أناسًا مُلتزمين بالعملِ لتحسينِ الحياةِ السياسيّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ في الأردنّ، وكانوا أقوياءَ ومحترمين يحوذون على ثقةٍ شعبيّةٍ ضمنَ تجمّعاتِهم الخاصّةِ، فكانوا جزاهم الله خيرًا، أفضلَ عونٍ لي، أدينُ لهم جميعًا بفضلِ الفوزِ في تلك الانتخاباتِ الّتي كانت مِفصليّةً بالنّسبةِ إليّ ولمستقبلي السّياسيِّ.

ولأنّ المشاركةَ في اللّقاءاتِ كانت أعدادُها محصورةً، سواء في الجمعيّات أم المنازلِ، بالتّالي كان الحديثُ سهلًا والتّواصلُ أكثرَ إيجابيّةً.

وتمحورتْ لقاءاتي مع النّاسِ حولَ مدى نجاحِنا من خلالِ تلك الانتخاباتِ بتغييرِ هذا الواقعِ وبأقلِّ تكاليفَ ممكنةٍ، وكانَ أملُنا جميعًا أن يكونَ النّظامُ قد تعلّمَ درسًا مهمًّا من أحداثِ الجنوبِ، بخاصّةٍ طريقة التّعاملِ مع اَستقالةِ حكومة الرّفاعي.

وحرصَ عددٌ من العائلاتِ والتّجمّعاتِ على اَستضافةِ عدّةٍ مرشّحين، لتجري مناقشتُهم للتّعرّفِ عليهم وعلى توجّهاتِهم وسياساتِهم للمقارنةِ بينهم واَختيار الأفضلِ وفقًا لطريقةِ المناظراتِ المباشرةِ والمفتوحةِ بين المرشّحين، هذا التّرتيبُ كان يناسبُني، لأنّني كنتُ أُريدُ من العائلاتِ والنّاخبين المقارنةَ بيني وبين الآخرين، وفي كثيرٍ من الأحيانِ كانتْ نتائجُ المقارناتِ تنتهي لصالحي.

خلالَ مسيرةِ الحملةِ الانتخابيّةِ وتفاعلِ النّاسِ غير المسبوقِ، تأكّدتُ من صحّةِ قراري بتركِ المنصبِ الوزاريِّ كي أخوضَ الانتخاباتِ وأحصلَ بالتّالي على شرعيّتي الشّعبيّةِ. كما تأكّدتُ بأنّ ثِقلي السّياسيَّ سيقودُني إلى مجلسِ النّوّابِ.

وكانت ملامحُ الفوزِ قد بدأتْ تتّضحُ في الأفقِ من خلالِ الحملةِ الانتخابيّةِ، وتأكّدَتْ لي أهمّيّةُ العملِ النّيابيِّ بعدَ اَنتخابِ المجلسِ، وبعدَ سيرهِ في شؤونهِ التّشريعيّةِ والرّقابيّةِ.

ولا شكَّ في أنّ تجربتي الانتخابيّةَ أعطَتْني زخمًا مُستقبليًّا مهمًّا، ووضوحًا في الرّؤية، وتصميمًا على صحّةِ قناعاتي الّتي تلبّي تطلّعاتِ الشّعبِ نحو حياةٍ أفضل، كما ستبيّنُ السّنواتُ التّاليةُ أنّني أحسنتُ اَختيارَ مساري السّياسيِّ الّذي لا يزالُ صالحًا حتّى الآن.

كان عنواني الرّئيسيُّ خلالَ تلك التّحركاتِ الّتي اَستمرّتْ شهرين، ينطلقُ من شعارِ «التّغيير والدّيمقراطيّة والشّفافيّة». ولم أكن ضليعًا بفنونِ الاتّصالِ الشّعبيِّ أو الخطابةِ، وكنتُ أتحدّثُ ولا أزالُ ربّما، بمنطقٍ بسيطٍ ولغةٍ واضحةٍ، لأنّني أعتمدُ على الصّدقِ في طرحِ الأفكارِ والتّوجّهاتِ.

هذه المفاهيمُ الثّلاثةُ الّتي طرحتُها بصفتها نظامًا ثابتًا في حملتي الانتخابيّةِ شكّلتْ بالنّسبةِ إليّ عناوينَ رئيسيّةً تُنظّمُ فكري وعقلي ووجداني، صحيحٌ أنّ محتواها عندي في ذلك الوقتِ كان عامًّا، ولكنّني كنتُ أشعرُ بها وبضرورتِها الحياتيّةِ والمستقبليّةِ ليس للشّعبِ فقط، وإنّما للدّولةِ ولنظامِ الحكمِ.

وهذه المفاهيمُ الثّلاثةُ لم تكن وليدةَ لحظتِها، أو نتاجَ حاجاتي الانتخابيّةِ، أو كونَها ضرورةً من ضروراتِ المرحلةِ، بل كانت في ذهني وعقلي تعيشُ معي منذُ فورةِ الشّبابِ، وفي الفترةِ الّتي كان القمعُ فيها سيّدًا مطلقًا.

فقد كان الشّعبُ يئنُّ تحتَ سلطةِ كمِّ الأفواهِ، والحجرِ على حريّتِهم في التّعبيرِ وحقِّهم الإنسانيِّ والدّستوريِّ بالاحتجاجِ السّلميِّ، وقد عانيتُ منها نفسيًّا كما عانى الشّعبُ كلُّهُ، وبخاصّةٍ عائلتي وأهلِ مدينتي في نابلس، ورأيتُ الانقلابَ على المفاهيمِ الوطنيّةِ والحرّيّاتِ السّياسيّةِ والحرّيّاتِ الحزبيّةِ، وبدَأْنا نشهدُ حكمًا عرفيًّا شبهَ عسكريٍّ. ووصلتُ إلى نتيجةٍ مفادُها أنَّ حكمَ الفردِ مهما كان هذا الفردُ أو الزّعيمُ عظيمًا، ومهما كان مُخلِصًا، فلا يمكنهُ أن يؤدّيَ إلى صلاحٍ مُطلَقٍ للدّولةِ.

بمنتهى الصّراحةِ والعقلانيّةِ، أقولُ إنّ الأحداثَ الّتي عايشتُها في طفولتي كان لها الأثرُ الكبيرُ في تكويني الفكريِّ والوطنيِّ وحتّى الاجتماعيِّ، وقد اَستوعبتُ تمامًا، وبالرّغمِ من صغرِ سنّي، نكبةَ فلسطين ووجودَ اللّاجئين في نابلس وغيرِها، وتفهّمتُ معنى أن تكونَ لاجئًا مشرّدًا، وتكرّرَ الأمرُ سنة ١٩٦٧ باَحتلالِ باقي فلسطين بطرقٍ أقلّ ما يقالُ عنها إنّها مأساويّةٌ.

وعبّرَ عن هذه الحالةِ بكلِّ بساطةٍ ولكن بعمقٍ اَبنُ نابلس الّذي كان يعبرُ الجسرَ مع عائلتهِ هربًا من الاحتلالِ متوجّهًا إلى عمّان، عندما منعَهُ ضابطُ الجسرِ الأردنيّ من حملِ بعضٍ من أثاثِ منزلهِ وحوائجَ أخرى، قائلًا له: «ليش ممنوع، هو أنتم بايعينها مفروشة؟» ولمستُ بنفسي هذه المرّةَ، مرارةَ أن يفقدَ الإنسانُ وطنَهُ وبلدَهُ.

وبقيَتْ مرارةُ الحقبةِ العرفيّةِ الّتي وقعَ الأردنيّون كلَّهم تحتَ ثقلِها، ودفعَ غالبيّةُ الشّعبِ ثمنَها باهظًا، وقد أشرتُ في صفحاتٍ سابقةٍ إلى بعضِ هذه الممارساتِ الظّالمةِ الّتي مسَّتْني شخصيًّا وعائلتي، كما شاركتُ في تظاهراتٍ طلّابيّةٍ منذُ كنتُ في السّادسةَ عشرةَ من عمري. وشاهدتُ والدي يُقادُ إلى السّجنِ مع القوى الوطنيّةِ ورجالِ الأحزابِ وباقي الأبرياءِ.

جاءتْ كارثةُ ١٩٦٧ وسقوطُ عبد النّاصر أمامَ أعينِنا، فذرفْتُ الدّمعَ على سقوطِ هذا الماردِ، وتغيّرَ سلوكي. لكنَّ مفاهيمي وإيماني بعروبتي لم يتغيّرا، ولم أعدْ مُنحازًا منذُ ذلك الوقتِ إلى فكرٍ واحدٍ، بل سمحتُ لعقلي أن يكونَ بوصَلَتي، وأصبحتُ أكثرَ موضوعيّةً وأكثرَ توازنًا.

ومَنْ يعرفُني جيّدًا، يعرفُ أنّني منحازٌ إلى النّاسِ، وقد اَزددتُ اَقترابًا منهم خلالَ مسيرتي، ومع تسلّمي مناصبَ حكوميّةً رفيعةً لم أبتعدْ عن «الشّعبِ»، ولا أبالغُ عندما أقولُ إنّني أستعملُ تعبيرَ «الشّعبِ» أكثرَ من أيِّ سياسيٍّ آخر، حتّى

إنّ الصّديقَ والإنسانَ الشّريفَ الّذي أعتزُّ بصداقتِه، الكاتبَ فهد الرّيماوي، قالَ لي إنّني «خائنٌ لطبقتي الميسورةِ» ولـ«طبقةِ النّخبةِ الثّريّةِ ورجالِ السّياسةِ والحكمِ»، وقصدَ بذلك أنّ اَنحيازي للنّاس كان واسعًا وعميقًا.

فقد أثّرتْ في جيلِنا مجملُ أحداثِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ منذُ ما قبل العامِ ١٩٤٨، وأرسَتْ قناعاتِنا ومفاهيمَنا، فقد عايشْنا اَنحرافَ حركاتٍ عسكريّةٍ قوميّةٍ مهمّةٍ، مثل الثّورةِ المصريّةِ، والثّورةِ العراقيّةِ، وثورةِ اليمنِ، والفدائيّين الفلسطينيّين، نحوَ أهدافٍ وممارساتٍ وسياساتٍ وتصرّفاتٍ مغايرةٍ لأهدافِها، أدّتْ إلى اَنتكاساتٍ متعدّدةٍ، ما أثّر على إيماننا بهذه الحركاتِ واَرتباطِنا بها لبعضِ الوقتِ.

تحقّقَ شرطان أساسيّان لجعلِ مجلسِ النّوّابِ الحاديَ عشرَ مجلسًا مميّزًا، فبعدَ أحداثِ نيسان وعى الملكُ حسين كلَّ معاني هذه الثّورةِ الشّعبيّةِ وخطورةِ أبعادِها، وقرّرَ التّعاملَ معها بالطّريقةِ الصّحيحةِ، الّتي تمتصُّ هذه التّظلّماتِ وتُعيدُ الحياةَ إلى مسارِها الصّحيحِ.

أمّا الشّرطُ الثّاني، فهو أنّ النّاسَ كانوا يتطلّعون بأملٍ شديدٍ إلى المرحلةِ المقبلةِ، بعد معاناةٍ طويلةٍ من تسلّطِ جهاتٍ رسميّةٍ على القرارِ بشكلٍ كاملٍ، ومن سوءِ الإدارةِ، وأحكامٍ عُرفيّةٍ، وكبتٍ وقهرٍ في غيابِ المساءلةِ الحقيقيّةِ، فقد كانتْ شؤونُ النّاسِ مقيّدةً ومسيّرةً، بالرّغمِ من بعضِ الظّواهرِ الدّيمقراطيّةِ، كمجلسِ الأمّةِ وبعضِ التّفلّتِ الإعلاميِّ من الرّقابةِ.

وكان أركانُ الحكمِ في ذلك الوقتِ مسيطرين على زمامِ الأمورِ، يحرّكونها بحسب توافقٍ متوازنٍ، بدءًا من رئيسِ الحكومةِ زيد الرّفاعي، مرورًا بالقائدِ العامِّ للقوّاتِ المسلّحةِ زيد بن شاكر، ومديرِ المخابراتِ العامّةِ، وعدنان أبو عودة، الّذي تقلّدَ عدّةَ مناصبَ مهمّةٍ، واَنتهاءً بالأميرِ الحسن الّذي كان وليًّا للعهدِ وكان مُتحرّكًا وفاعلًا بخاصّةٍ في المجالِ الاقتصاديِّ.

والأملُ عند النّاسِ هو الّذي دفَعَهم إلى التّعاملِ بشغفٍ مع مُرشّحين جددٍ، ودفَعَهم إلى الذّهابِ إلى صناديقِ الاقتراعِ للتّصويتِ بحسبِ قناعاتٍ سياسيّةٍ واَجتماعيّةٍ، ليأتيَ مجلسُ النّوّابِ الحاديَ عشرَ مميّزًا، ومختلفًا عن باقي المجالسِ اللّاحقةِ.

لم أفكرْ للحظةٍ خلالَ هذا المعتركِ أن أستغلَّ علاقاتي القويّةَ مع الحكومةِ والمسؤولين بأيِّ طريقةٍ كانت لتسهيلِ أمورِ نجاحي، وللأمانةِ لم تَسْعَ الحكومةُ منذُ البدايةِ للتّدخّلِ لصالحِ أحدٍ أو ضدَّ أحدٍ.

أمّا المأخذُ الوحيدُ الّذي أرغبُ بالكشفِ عنه فيتعلّقُ بحادثةٍ مريبةٍ صادفْتُها خلالَ الحملةِ الانتخابيّةِ ولا تزالُ غامضةً حتّى يومِنا هذا.

في ذلك الحينِ، كان مضر بدران رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ، وفي أحدِ الأيّامِ اَتّصلَ بي أحدُ موظّفي الدّيوانِ، وقالَ لي إنّ موفدًا منهم يريدُ زيارتي في منزلي، فحددّتُ له موعدًا. حضرَ شخصٌ لا أعرفهُ يعملُ لدى الخاصّةِ الملكيّةِ، وكان شركسيًّا، وأحضرَ معه مغلّفًا منفوخًا فيه مبلغٌ من المالِ، قالَ إنّها مساهمةٌ من الدّيوانِ الملكيِّ في نفقاتِ حملتي الانتخابيّةِ، فرفضتُ اَستلامهُ موضّحًا أنّني لا أقبلُ أيَّ مساهمةٍ مادّيّةٍ أو سياسيّةٍ ورجوتهُ أن يعيدَهُ إلى من أعطاه إيّاه.

اِستغربَ الرّجلُ، وسألني إن كنتُ طلبتُ المبلغَ أو تحدّثتُ مع أحدٍ بشأنهِ. فأجبتُهُ بالنّفي. ولم أخبرْ أحدًا بهذه القصّةِ، حتّى إنّني لم أُراجِعْ مضر بدران بها إلّا بعد مرورِ حوالي السّنَتَين أو الثّلاثِ وبشكلٍ عابرٍ أثناءَ إحدى المناسباتِ الاجتماعيّةِ، عندما عرّجْنا بالحديثِ عن أعطياتِ الدّيوانِ الملكيِّ، فذكرتُ له ما حدثَ معي وكيفيّةَ إعادةِ المبلغِ مع حاملهِ، فسألَني: «هل حقًّا أعدتَ المبلغَ، فأنا لا أذكرُ ذلك؟» فجُنَّ جنوني، وأكّدتُ له أنّني أعدتُهُ ولم أتسلّمْهُ ولم أعرفْ قيمتَهُ ولم أفتحْهُ.

ومن ناحيتِه، نفى معرفتَهُ بقضّيّةِ إعادةِ المبلغِ. وربّما لا يزالُ مقتنعًا بأنّني أخذتُهُ وتصرّفتُ به.

وإن كنتُ لا أتهّمُ أحدًا، فإنّني أعتقدُ أنَّ المبلغَ أُعيدَ إلى ناظرِ الخاصّةِ الملكيّةِ مباشرةً من دون المرورِ على رئيسِ الدّيوانِ.

اِقتربَ موعدُ الانتخاباتِ، وكانت حظوظي تتأرجحُ بين النّجاحِ والفشلِ، بحسبِ تقديراتي الذّاتيّةِ الصّادقةِ بيني وبين نفسي، وكان الاحتمالان متساويين في حساباتي.

جاءَ يومُ الحسمِ، وتجوّلتُ طوالَ يومِ الانتخابِ في كلِّ مراكزِ الاقتراعِ، واَزدادَ أمَلي عندما رأيتُ دعمَ النّاسِ واَستقبالَهم لي في تلك المراكزِ، والأهمُّ من ذلك كلِّهِ كان الإقبال الكثيف للنّاخبين المشاركين في الاقتراع الّذي صبَّ لصالحي.

لم أكن قد خصّصتُ مقرًّا للماكينةِ الانتخابيّةِ، لذا أقمتُ خيمةً، أعارَني إيّاها سمير قعوار الّذي كان مرشّحًا عن البلقاءِ، واَستخدمَ هو خيمةً أخرى أفضلَ وأكبرَ بكثيرٍ من خيمتي، وأزعمُ هنا أنّني أوّلُ من مارسَ هذا التّقليدَ في عبدون.

شاورتُ عقلي وتردّدتُ كثيرًا في نصبِ الخيمةِ، حتّى لا أعطي الانطباعَ بأنّني أمثّلُ مصالحَ الأغنياءِ في عبدون، وألزمُ زوّاري ومناصريّ بهذا الجوِّ، لكنّني وجدتُ أنّ هذه الوسيلةَ عمليّةٌ، فاَضطررتُ إلى اَعتمادِها.

كان يتردّدُ عليَّ المئاتُ من الزّوّارِ والمؤيّدين، إلّا أنّني وفي قرارةِ نفسي، كنتُ أعرفُ أنّي لن أحصلَ على أصواتِ كلِّ من زارَني.

كنتُ قد أعددتُ برنامجًا للعاملين في حملتي الانتخابيّةِ، لينوبوا عنّي عندَ فرزِ صناديقِ الاقتراعِ، ووضعْنا نماذجَ خاصّةً لتسجيلِ النّتائجِ.

وفي تلك الأيّام، كانت صناديقُ الاقتراعِ تُنقلُ من المراكزِ إلى الكلّيّةِ المتوسّطةِ كمقرٍّ مركزيٍّ لفرزِها، وتُشرفُ عليها لجنةٌ مركزيّةٌ، لذلك كان إعلانُ النّتائجِ يستغرقُ ساعاتٍ طويلةً، وتوزّعَ المندوبون عنّي كلٌّ في مكانهِ المخصّصِ له، وبدأوا برصدِ النّتائجِ ومراقبتِها أوّلًا بأوّلٍ.

لم أذهبْ إلى المقرِّ المركزيِّ بعكس المرشّحين الآخرين الّذين حضروا إليه بكثافةٍ لمتابعةِ فرزِ الصّناديقِ والوقوفِ بأنفسِهم على النّتائجِ ومراقبتِها، بقيتُ في منزلي أتابعُ الأمورَ مُسَلّمًا أمري إلى الله، وهيّأتُ نفسي للأسوأِ وتقبّلِ النّتيجةِ أيًّا كانت.

وكانتِ النّتائجُ شبهَ محسومةٍ لصالحِ ليث شبيلات وفارس النّابلسي، لينحصرَ التّنافسُ على المقعدِ الثّالثِ بيني وبين مرشّحِ جماعة «الإخوان المسلمين» غالب أبو عبّود، فخلالِ الشّهرَين اللّذَين قضيتُهما في حملتي الانتخابيّةِ، اَزدادتَ قناعتي بأنَّ الجماعةَ كانت منظّمةً بشكلٍ كبيرٍ، وعاقدةً العزمَ على إظهارِ قوّتِها ومدى حضورِها في الشّارعِ بعد غيابٍ عن أيِّ نشاطٍ سياسيٍّ، وبعد مماحكاتٍ بينها وبين الحكومةِ وإجراءاتٍ اتّخذَتْها بعضُ الحكوماتِ ضدَّها أو ضدَّ بعضِ رموزِها.

وبقيتْ نتائجي غيرَ نهائيّةٍ وغيرَ محسومةٍ حتّى السّاعاتِ الأخيرةِ قبلَ الإعلانِ عنها نهائيًّا، تتأرجحُ صعودًا وهبوطًا إلى أن تمكنتُ في ساعاتِ الفجرِ من الفوزِ، بحصولي على ستّ آلافٍ وسبعمائة صوتٍ.

اِعتبرتُ النّتيجةَ هذه ولادةً سياسيّةً ثانيةً وجديدةً لي، فقد كانت أصواتُ النّاخبين الحرّةُ هي الّتي حمَلَتْني إلى مجلسِ النّوّابِ الحاديَ عشرَ، وهي الأصواتُ ذاتُها الّتي لا أزالُ مدينًا لها، وبقيتُ على العهدِ مدافعًا عن مصالحِ النّاسِ ومتبنّيًا قضاياهم.

وعلمتُ بعد فترةٍ طويلةٍ من الصّديقِ سالم مساعدة وزيرِ الدّاخليّةِ في حينهِ، ومن سلامة حماد أمينِ عامِّ الوزارةِ وقتذاك، كم كانتْ أعصابُ الحضورِ في مراكزِ الفرزِ مشدودةً وهي تُراقبُ النّتائجَ على المقعدِ الثّالثِ في الدّائرةِ الثّالثةِ في العاصمةِ.

وكانتْ رغبةُ المسؤولين شديدةً بأنَّ أفوزَ على مرشّحِ الإخوانِ، ولا سيّما أولئكَ الّذين كنتُ على علاقةٍ شخصيّةٍ معهم ويتوافقون معي في خطّي السّياسيِّ وبرنامجي، كرئيسِ الحكومةِ زيد بن شاكر، وسالم مساعدة وآخرين.

وبدأتِ التّهاني تنهالُ عليَّ منذ الصّباحِ الباكرِ، توافدَ المئاتُ إن لم أقلِ الآلافَ من النّاسِ ومن الاتّجاهاتِ كافّةً على خيمتي في عبدون حيثُ مقرّي الانتخابيُّ.

واَحتفاءً بنجاحي أصرَّ الحاج محمود حبيبه (شيخ صنّاعِ الكنافة النّابلسيّة)، رحمه الله، وهو أفضلُ مَنْ صنعَ الكنافةَ النّابلسيّةَ في عمّان، أن يكونَ حلوانُ النّجاحِ على حسابهِ الخاصِّ وهو نابلسيُّ الأصلِ، وقدّمَ طيلةَ أيّامِ التّهاني الكنافةَ النّابلسيّةَ الّتي كان يصنعُها في المكانِ نفسهِ وبالقربِ من الخيمةِ، وأؤكّدُ أنّي لم أذقْ في حياتي كنافةً أطيبَ منها، ولا أدري إذا كان ذلك نابعًا من حلاوةِ الانتصارِ والنّجاحِ والانطلاقِ في طريقٍ جديدٍ بدا لي ممهِّدًا لمستقبلٍ سياسيٍّ أكثرَ إشراقًا، أم أنّها كانت فعلًا لذيذةً للغايةِ لأنّ الحاج محمود قدَّمَها وتبرَّع بها وهو المعروفُ بطيبتِهِ المَعهودةِ.

كان من بين المهنّئين العديدُ من المسؤولين، وعلى رأسِهم الشّريف زيد بن شاكر، وزملاء لي في البنكِ المركزيِّ، وفي وزارةِ الخارجيّةِ، وحتّى من الحكومةِ نفسِها، وكذلك رئيس الدّيوانِ الملكيِّ وجاري العزيز مضر بدران.

وبقدرِ ما كان مهمًّا بالنّسبةِ إليَّ الفوزُ في الانتخاباتِ حتّى لا تتراجعَ مسيرتي

السّياسيّةُ، فقد كان يهمّني أكثر أن تكونَ الانتخاباتُ نزيهةً، وقد تحقّقَ ذلك وشهدَ الجميعُ على نزاهتِها وحياديّةِ الحكومةِ المطلقةِ تجاهَها.

بالتّالي، فقد دخلتُ مجلسَ النّوّابِ لأسلكَ مسارًا جديدًا، وفي مؤسّسةٍ دستوريّةٍ فاعلةٍ ونظيفةٍ لا غبارَ على أعضائِها. وشتّان ما بين نتائج وإفرازاتِ برلمان الـ٨٩ وبرلمانيّات القرنِ الـ٢١ الّتي تَلَتْ.

وإنَّ أهمّيّةَ نزاهةِ الانتخاباتِ ونظافتِها في حينِه أضافت إليَّ زخمًا من المصداقيّةِ في المستقبلِ، إذ كنتُ نتاجَ أوّلِ برلمانٍ ديمقراطيٍّ في العَهدِ الدّيمقراطيِّ، ونتاجَ خياراتٍ حرّةٍ للمواطنين.

والأحداثُ الّتي عشتُها فيما بعد، والمواقفُ الّتي اتّخذتُها، والقراراتُ الّتي تعاملتُ معها كانت نتيجةَ عامِلَين رئيسيَّين: الأوّلُ هو التّراثُ السّياسيُّ الّذي تربّيتُ عليه أيّامَ الشّبابِ، والأحداثُ الجِسامُ الّتي مرّتْ بها المنطقةُ وشاهدتُها بأمّ عينَيّ، والثّاني هو أنّي نتاجُ هذا الخيارِ الشّعبيِّ الّذي أفرزَ مجلسَ النّوّابِ الحاديَ عشرَ.

خلالَ الفترةِ الممتدّةِ من تاريخِ إجراءِ الانتخاباتِ في الثّامن من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٨٩، وإلى حينِ دعوةِ المجلسِ للانعقادِ في دورتِه الأولى في السّابعِ والعشرين من الشّهرِ نفسِه، حصلتْ مشاوراتٌ ولقاءاتٌ معظمُها للتّعارفِ بين النّوّابِ المُنتخَبين، لأنَّ العديدَ منهم كان جديدًا على السّاحةِ، وبخاصّةٍ نوّاب جماعةِ «الإخوان المسلمين»، وكان الهدفُ منها تكوينَ كتلٍ برلمانيّةٍ مُتجانسةٍ لبلورةِ التّحالفاتِ تضمُّ أكبرَ عددٍ من النّوّابِ، وتحدّدُ اختيارَ رئيسِ المجلسِ، وتستعدُّ لحياةٍ برلمانيّةٍ حيويّةٍ وفعّالةٍ، استعدادًا لدورِه الرّقابيِّ والتّشريعيِّ.

ولم أجدْ صعوبةً في تحديدِ موقعي، كقوميٍّ وسطيٍّ، فقد شعرتُ مع زملاء في الاتّجاهِ نفسِه، بأنّنا أقربُ إلى مجموعةٍ بدأَ بتشكيلِها المرحوم سليمان عرار،

لتكوينِ كتلةٍ برلمانيّةٍ سُمِّيَتْ فيما بعد بـ «الكتلة الوطنيّة»، ضمّتْ ثمانيًا وعشرين نائبًا معظمُهم من الوسطيّين الّذين كانوا قد خدموا في حكوماتٍ سابقةٍ، وعملْنا على دعمِ سليمان عرار لرئاسةِ مجلسِ النّوّابِ في دورتِهِ العاديّةِ الأولى.

في المقابلِ شكّلَ «الإخوان المسلمين» كتلةً بلغَ عددُ أعضائِها أربعةً وعشرين نائبًا، إضافةً إلى عددٍ آخر من الإسلاميّين المؤيّدين لهم، من دون أن يكونوا جزءًا منهم، كالشّيخِ عليّ الفقير وليث شبيلات ويعقوب قرّش، كما ظهرتْ رموزٌ جديدةٌ أخذتْ بعدًا شعبيًّا عميقًا كالشّيخ عبد المنعم أبو زنط، والشّيخ أحمد الكوفحي. وقد حازا على عددِ أصواتٍ عالٍ جدًّا، وكانا في الوقتِ عينِهِ رمزَين من رموزِ مقاومةِ التّعسّفِ الأمنيِّ والإجراءاتِ العرفيّةِ الّتي كانت تُمارَسُ ضدَّ الكثيرين سواء بالسّجنِ، أم بالطّردِ من الوظائفِ أم بملاحقتِهم في مصادرِ رزقِهم ومنعِهم من التّوظيفِ، وكان العديدُ منهم من الإسلاميّين ومن تيّاراتٍ سياسيّةٍ أخرى فازَ بعضُهم في الانتخاباتِ، وقد عانوا كثيرًا من الأحكامِ العرفيّةِ، حتّى إنّ بعضَهم خرجَ من السّجنِ إلى مجلسِ النّوّابِ. كذلك كان للإخوان فضلٌ على نوّابٍ دعموهم في الانتخاباتِ النّيابيّةِ، وبعضُهم فازَ عن المقعدِ المسيحيِّ.

وحقّقتْ هاتان الكتلتان توازنًا في القوّةِ البرلمانيّةِ التّصويتيّةِ داخلَ المجلسِ، في حين شكّلَ اليساريّوَن والتّقدميّون والمستقلّون كتلةً ثالثةً.

كان سليمان عرار مُقرّبًا من مراكزِ صناعةِ القرارِ في المملكةِ، وله سجلٌّ طويلٌ ومتنوّعٌ في الخدمةِ العامّةِ، بدءًا من عملِهِ في وزارةِ الخارجيّةِ مرورًا بالاتّحادِ الوطنيّ، وجريدةِ الرّأي، وصولًا إلى كونه وزيرًا للدّاخليّةِ في حكومةِ أحمد عبيدات.

ولا بدَّ من الإشارةِ إلى أنّ العلاقةَ الشّخصيّةَ والسّياسيّةَ بين عرار ومضر بدران، رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ وصاحبِ الفضلِ (من بين آخرين)، في دعمِ

فكرةِ إجراءِ اَنتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهةٍ كانت وثيقةً للغايةِ وقويّةً. وزمالتُهما كانت راسخةً ومتينةً في مشاريعَ سياسيّةٍ سابقةٍ كالاتّحادِ الوطنيِّ، كما كان من الواضحِ أنّ بدران سيكونُ رئيسَ الحكومةِ المقبلةِ بعد اَنتهاءِ الانتخاباتِ.

كانتِ التّجربةُ جديدةً، فملامحُ اللّعبةِ البرلمانيّةِ والتّحالفاتُ لم تكن واضحةً كما نراها اليوم، ذلك أنَّ البرلمان العاشرَ كان مسيَّرًا وعجوزًا، وكذلك الّذي سبقهُ، ولا تكتّلات برلمانيّة فيه، وكان عملهُ روتينيًّا ووظيفتهُ الرّقابيّةُ محدودةً جدًّا.

أمّا المجلسُ الحاديَ عشرَ، فقد بيَّنَ أنّ النّاخبَ الأردنيَّ قامَ بالتّصويتِ لصالحِ مرشّحين مُحدَّدين، تعبيرًا عن غضبهِ واَحتجاجهِ على الأوضاعِ العامّةِ، ما دفعَ معظمَ النّوّابِ إلى الحرصِ على أن يعكسوا هذا الجوَّ النّفسيَّ في أفكارِهم وفي أدائِهم ليتماهوا مع رغبةِ المواطنين وتوجّهاتِ النّاخبين في حينهِ.

نتيجةً لذلك، تحكّمتِ التّحالفاتُ بين الكتلِ بمسارِ معركةِ رئاسةِ المجلسِ، فـ«الكتلةُ الوطنيّةُ» لم تشملِ النّوّابَ القوميّين أو اليساريّين، ولكنّهم وحّدوا تصويتَهم لصالحِ سليمان عرار في مواجهةِ مرشّحِ الإسلاميّين يوسف المبيضين.

ولم يكن سرًّا أنّ نفوذَ مضر بدران في دوائرِ الدّولةِ وعلاقتَهُ الوطيدةُ مع عرار ساهمتْ في اَنتخابهِ بالتّوافقِ مع رغباتِ الحكومةِ والقصرِ، كما كان العديدُ من النّوّابِ الوسطيّين لا يرغبون في دفعِ مجلسِ النّوّابِ الجديدِ للقفزِ في المجهولِ، أي الاستقرار في أحضانِ الإسلاميّين، فتوافقوا على اَنتخابِ عرار لمواجهةِ هاجسِ المدِّ الإسلاميِّ الواضحِ، ففاز بفارقٍ كبيرٍ على يوسف المبيضين.

وتداخلَ الوضعُ فيما بعدُ، بحيثُ أنّ «التّجمّعَ الوطنيَّ القوميَّ» اَختلفَ مع الإسلاميّين في قضايا معيّنةٍ، ليلتقيَ وإيّاهم في قضايا أخرى، مثل وقف التّعسّفِ الأمنيِّ، ومحاربة الفسادِ، ومحاسبة المسؤولين السّابقين.

وأضافتْ نتائجُ الانتخاباتِ المرتكزةُ على النّزاهةِ الّتي ساهمتْ في نجاحِ النّوّابِ على اَختلافِ اَنتماءاتِهم، مصداقيّةً جديدةً إلى تصميمِ الملكِ حسين قبولَ القرارِ الشّعبيِّ، بالرّغمِ من عدمِ اَتّفاقِهِ مع أفكارِ وتوجّهاتِ الكثيرين ممّن دخلوا النّدوةَ البرلمانيّةَ، بل كانت مخاوفهُ شديدةً حيالَ قوّتِهم الشّعبيّةِ وتنظيمِهم الممتازِ الّذي أظهروه بوضوحٍ وبقوّةٍ أثناءِ الانتخاباتِ.

كان واضحًا للملكِ وللجميعِ أنّ قوًى سياسيّةً ظهرَتْ على السّطحِ بعدما كانت مكبوتةً في السّابقِ، وألقى الملكُ حسين خطابَ العرشِ وكان متماهيًا بشكلٍ مبُرمَجٍ مع تطلّعاتِ النّاسِ ومع نتائجِ الانتخاباتِ ومع التّيّاراتِ السّياسيّةِ داخلَ المجلسِ ما أعطاه قوّةً إضافيّةً بخاصّةٍ في مجالِ الرّقابةِ الّتي سنرى لاحقًا كم كانت مُؤثّرةً وحيويّةً وجريئةً.

كذلك، سُجِّلَ للشّريفِ زيد بن شاكر موقفٌ مشرّفٌ، أعجبَ النّاسَ وأعطاه صدقيّةً أمامَ فئاتٍ سياسيّةٍ عديدةٍ، رافقتهُ خلالَ سنواتٍ، وساعدتْهُ في تولّيهِ مسؤوليّاتٍ أخرى فيما بعد، وفي تسييرِ أمورِ حكوماتهِ اللّاحقة، وأصبحَ شخصيّةً وطنيّةً جامعةً تَرضى بها الفئاتُ السّياسيّةُ، واَستثمرَ الملكُ حسين صدقيّتهُ هذه في أوقاتٍ عصيبةٍ وصعبةٍ.

وقدّمَ زيد بن شاكر اَستقالةَ حكومتهِ للملكِ حسين في الرّابع من كانون الأوّل / ديسمبر سنة ١٩٨٩، وصدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتكليفِ مضر بدران بتشكيلِ الحكومةِ الجديدةِ الّتي تشكّلتْ فعلًا في اليومِ نفسهِ.

P U R E I S T H E T R U T H

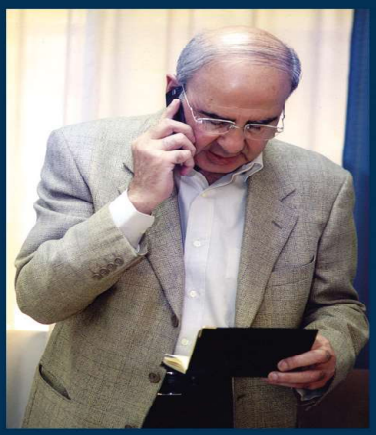

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629